

تطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة

Developing the Roles of Faculty Members in Yemeni Public Universities in Light of the Requirements of the Economy Knowledge

إسماعيل إسماعيل علي الفسيل: طالب دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة صنعاء،
صنعاء، اليمن.

د. طاهر الأهدل: قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

Esmail Esmail Ali Al-Fusayal: PhD Researcher, Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education, Sana'a University, Sana'a, Yemen.

Email: esmaillalfseil@gmail.com

Dr. Tahir Al-Ahdal: Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education, Sana'a University, Yemen.

Email: d.tahar@su.edu.ye

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v5i3.1395>

المخلص:

الهدف الرئيس من الدراسة هو تحديد درجة توافر ودرجة أهمية متطلبات دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية في مجالات البحث العلمي والشاركة المجتمعية والدورات التدريبية والاستشارات بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، وذلك للوصول إلى رؤية مقترحة لتطوير دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية. وتكونت عينة الدراسة النهائية من (238) فرد. تم جمع البيانات المطلوبة للدراسة من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية (جامعة صنعاء - جامعة ذمار - جامعة إب - جامعة عمران) باستخدام هذه الاستبانة التي تضمنت 39 فقرة، وتمت الإجابة عليها على أساس مقياس من خمس نقاط، والانحراف المعياري، ومعامل ثبات ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل التباين أحادي الاتجاه. وتم التوصل إلى أن توافر المتطلبات في واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة في مجالات (البحث العلمي، الشاركة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) بشكل عام ضعيف، حيث حصلت على متوسط إجمالي (2.12) بنسبة (42.40%). أما درجة أهمية توافر المتطلبات في واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة في مجالات (البحث العلمي، الشاركة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) بشكل عام (عالٍ جداً)، حيث حصلت على متوسط إجمالي (4.59) بنسبة (91.80%). وتم عرض عدد من التوصيات الرئيسية: تفعيل مجالات اقتصاد المعرفة بالجامعات اليمنية الحكومية بما ينعكس أثره على تطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس في مجالات (البحث التطبيقي، والمشاركة المجتمعية، والدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات)، وتم صياغة التصور المقترح وفق المراحل التالية: 1- مرحلة التخطيط والإعداد. 2- مرحلة التنفيذ: وتتضمن: أ- نشر ثقافة الاقتصاد المعرفي، ب- تفعيل أدوار أعضاء هيئة التدريس، 3- مرحلة المتابعة والتقييم.

الكلمات المفتاحية: التطوير، أعضاء هيئة التدريس، اقتصاد المعرفة.

Abstract:

The study aimed to a proposed vision for developing the roles of faculty members in Yemeni public universities in light of the requirements of the knowledge economy, by determining the degree of availability of requirements and the degree of importance of the availability of those requirements in developing the performance of faculty members in Yemeni public universities for their roles in the fields of scientific research.

Community partnership training courses, providing consultations in light of the requirements of the knowledge economy, and revealing statistically significant differences in the degree of (availability and importance) according to university variables, specialization, academic rank, gender, years of experience, and the descriptive approach was used in both its survey and development parts, the survey to diagnose reality and develop to build the proposed scenario, and the final study sample consisted of (238) faculty members at Yemeni public universities (Sanaa, Dhamar, Ibb Amran). The questionnaire was used to collect the necessary data for the purposes of the study, and it included (39) items distributed over four areas and answered according to the five-point scale, Arithmetic means, standard deviations, the Cronbach reliability coefficient, the Pearson correlation coefficient, Scheffé tests, and one-way analysis of variance were used, and it was concluded that the availability of the requirements in the reality of the performance of faculty members in Yemeni public universities in light of the requirements of the knowledge economy in the fields of scientific research, community partnership, and training courses. Providing consultations in general is weak, as it obtained an overall average of (2.12) with a percentage of (42.40%). As for the degree of importance of the availability of requirements in the reality of the performance of faculty members in Yemeni public universities in light of the requirements of the knowledge economy in the fields of scientific research, community partnership, training courses, and providing consultations in general. (Very high), as it obtained an overall average of (4.59) with a percentage of (91.80%), and there are statistically significant differences depending on the variable type, academic degree, years of experience, and university. A number of recommendations were presented, most notably: activating the fields of knowledge economy in Yemeni public universities. Reflecting its impact on the development of roles of faculty members in the areas of applied research, community engagement, and training courses and providing consultations. The

proposed vision was formulated according to the following stages: 1– The planning and preparation stage. 2– The implementation stage, which includes: A– Spreading the culture of the knowledge economy. B– Activating the roles of faculty members. C– Follow-up and evaluation stage.

Keywords: Development, Faculty members, Knowledge economy.

المقدمة:

تواجه الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا مجموعة من التحديات التي تتعلق بالنمو السريع في مجالات المعرفة، والتقدم الكبير في أنظمة الاتصالات ووسائلها، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية المتسارعة، بالإضافة إلى التغيير في طبيعة المهن في سوق العمل بسبب الاعتماد على التقنيات الحديثة والاهتمام المتزايد بقيمة المعرفة الاقتصادية.

وبما أن عضو هيئة التدريس هو الأداة الفاعلة والأهم والعنصر الرئيس، حيث يرتبط نجاح الجامعات على مدى كفاءته وجودة أدائه، وحتى يسهم بدوره كان لابد أن تتوفر لديه الإمكانيات الكافية والتي تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة للجامعات.

ولذا فمن الضروري أن يخضع عضو هيئة التدريس للتقويم الموضوعي والعلمي، ليتواءم والدور الكبير والمتجدد المنوط به.

وتعاني الجامعات اليمنية الحكومية من مشاكل حقيقية في العديد من برامجها، منها استخدام الطرق والأساليب التقليدية في التدريس التي تعتمد على التلقين والتلقي، وهي لا تتفق مع ما يتطلبه التدريس في القرن الواحد والعشرين، ولا تكسب الطلاب المعارف والمهارات التي يحتاجونها للتحويل إلى الاقتصاد المعرفي الحديث (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006-2010: 82).

وقد تراجع وضع اليمن ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة، حيث بينت دراسة منهجية البنك الدولي KAM (2012) لقياس مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي بالدول التي كانت بياناتها مكتملة في فترة الدراسة إلى ترتيب الدول العربية ضمن (212) دولة في العالم، حيث جاءت اليمن في ذيل الترتيب وذلك (212) (عبدالقادر، 2020: 230).

وأظهرت دراسة العزيمي، والحدابي (2018: 121-122) أن واقع اقتصاد المعرفة بجامعة صنعاء جاء منخفضاً في كل المجالات مقارنة بجامعة العلوم والتكنولوجيا، واقترحت الدراسة وضع تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية في ضوء اقتصاد المعرفة.

وفي نفس السياق أظهرت دراسة الحمزي (2010: 232) أن واقع البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في ضوء توجهات اليمن نحو اقتصاد المعرفة كانت بدرجة (ضعيفة). وهذا ما أكدته التقرير السنوي الصادر عن جامعة صنعاء المقدم لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام الجامعي (2018 – 2019: 108).

كما أشارت دراسة العروسي (2012: 151-152) أن إنتاج المعرفة في الجامعات اليمنية الحكومية ضعيف وكأنها مصنع لإنتاج الشهادات، ويمكن عزو ذلك لعدم مشاركة جميع الأفراد في إنتاج المعرفة داخل الجامعات اليمنية الحكومية فهي حكرٌ على أعضاء هيئة التدريس.

وأوصت دراسة عبدالله (2018: 207) بضرورة اهتمام الجامعات الأهلية اليمنية باقتصاد المعرفة، كون الدرجة وإن كانت عالية وفقاً لتقدير أفراد العينة، إلا أنها لا ترقى إلى المؤشرات العالمية التي وضعتها المناهج المعترف بها دولياً.

يأتي هذا البحث استجابةً لتوصيات مجموعة من الدراسات مثل دراسة العيزي والحدابي (2018: 122) التي أكدت على الحاجة لمواكبة الجامعات اليمنية لكل جديد، خصوصاً في مجالات المعرفة واقتصاداتها، ولضرورة العمل الجاد على تحسين أدائها المؤسسي والبرامجي ليتماشى مع اقتصاد المعرفة، ودراسة البطري (2023: 118) التي تناولت أن المشاركة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع أصبحت مطلباً أساسياً نتيجة توجهات العصر ونقص الموارد العامة المتاحة للجامعات.

يأتي هذا البحث أيضاً استجابةً لتوصيات المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة الذي انعقد في جامعة صنعاء في الفترة من 28 إلى 29 نوفمبر 2018 (مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، ج6، ع10، 11-12).

ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث الذي يسعى للوصول إلى فكرة مقترحة لتحسين أدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية في اليمن بما يتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما التصور المقترح لتطوير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية لأدوارهم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟

ولإجابة عن هذا السؤال يتطلب الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما درجة توافر المتطلبات في واقع الأدوار التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية بمجالات: البحث العلمي، المشاركة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظرهم؟
- 2- ما درجة أهمية توافر المتطلبات لتطوير الأدوار التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية بمجالات: البحث العلمي، المشاركة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظرهم؟
- 3- ما منطلقات وأهداف ومجالات ومتطلبات التصور المقترح؟
- 4- ما الإجراءات والآليات التي يتضمنها التصور المقترح؟

هدف البحث:

يتحدد هدف البحث في التعرف على درجة توافر المتطلبات وأهميتها في واقع الأدوار التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية بمجالات: البحث العلمي، المشاركة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات في ضوء اقتصاد المعرفة، وتقديم تصور مقترح لتطوير هذه الأدوار في نفس المجالات. ويسعى البحث للوصول إلى فكرة مقترحة لتحسين أدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية في اليمن بما يتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- 1- الحاجة الماسة لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في مجالات (البحث العلمي، والشراكة المجتمعية، والدورات التدريبية، والاستشارات) بهدف فهم الكفاءات المطلوبة لأداء مهامهم بفاعلية وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة واقتراح الحلول والتوصيات الملائمة.
- 2- ندرة الدراسات السابقة وتركيزها على مجالات التعليم والبحث، بينما يركز البحث الراهن على (البحث العلمي، والشراكة المجتمعية، والدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات).
- 3- يأتي هذا البحث استجابةً للتوجهات العالمية، والتوصيات والندوات والمؤتمرات التي تهدف إلى تطوير التعليم العالي والجامعي ليتماشى مع التغيرات السريعة في مختلف جوانب الحياة، واحتياجات سوق العمل، والباحثين، واقتصاد المعرفة.
- 4- يلبي هذا البحث متطلبات المكتبة اليمنية والعربية من الدراسات والبحوث التي تتناول تقييم التعليم العالي والجامعة وفقاً لاقتصاد المعرفة.

منهج البحث:

استناداً إلى فلسفة البحث وأهدافه وأسئلته، تم استخدام المنهج الوصفي بجوانبه المسحي والتطويري، حيث تم استخدام المسحي لتحديد الواقع، والتطويري لبناء التصور المقترح لتطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة.

حدود البحث:

- 1- حدود موضوعية: تتمثل في الإجابة عن أسئلة البحث.
- 2- حدود بشرية ومكانية: أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية (صنعاء، ذمار، إب، عمران).
- 3- حدود زمنية: عام 2024م.

مصطلحات البحث:

1- التطوير:

عرفه صبري (2002: 212) أنه: مصطلح عام يشير إلى عملية مقصودة وهادفة وينتج عنه ترقية الشيء موضع التطوير من طور إلى طور أعلى. ويقصد بالتطوير إجرائياً: تحسين ما يصدر عن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية من ممارسات وسلوك لفظي أو مهاري بمجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) بما يؤدي لتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية.

2- أعضاء هيئة التدريس:

يطلق مسمى عضو هيئة تدريس في كثير من الجامعات على كل من يكون عمله الأساس التدريس أو البحث الأكاديمي، سواءً أكان عمله في الجامعة جزئياً أو كلياً. وفي هذا البحث، تشمل أعضاء هيئة التدريس الأساتذة الذين يحملون شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها في وظائف (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، والذين يمارسون التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في الجامعات (صنعاء، ذمار، إب، عمران).

3- اقتصاد المعرفة:

عرفه العزيزي والحداوي (2018: 103) بأنه: الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج المعرفة وتوظيفها من خلال تحسين نظام التعليم والتدريب والبحث والتطوير والابتكار في الجامعات وتطويرها، ضمن بيئة معلوماتية تستثمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدعم وتعزز اكتساب المعرفة. ويُعرف الباحث اقتصاد المعرفة لأغراض هذا البحث أنه: ذلك الاقتصاد الذي يهدف إلى الاستثمار

في رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها؛ للارتقاء بحياته وتنمية مجتمعه، ويتم من خلال التعليم الجامعي المتميز والذي تلبي عناصر منظومته متطلبات اقتصاد المعرفة ويوفر بيئة مشجعة على البحث والابتكار.

ثانياً. الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتناول هذا القسم الأسس النظرية للدراسة ويمثل ذلك في أعضاء هيئة التدريس وأهمية مراكزهم، بالإضافة إلى الاقتصاد المعرفي.

1- أعضاء هيئة التدريس وأهمية مكانتهم ومجالات تطوير الأداء:

يعد عضو هيئة التدريس من أهم مدخلات الجامعات لقيامهم بأهم وظائفها في مجالات (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع) وإن اكتسابهم العديد من الخبرات والمهارات ذات العلاقة بمعايير ومؤشرات الجودة والاعتماد في مجالات تخصصهم واكتسابهم خبرات ومهارات النقد الذاتي، والتقويم الداخلي الموضوعي من خلال مشاركتهم في الفحص والتقويم الداخلي (الذاتي).

أ- صفات عضو هيئة التدريس الجامعي:

توجد مجموعة من الصفات التي ينبغي أن يمتلكها عضو هيئة التدريس كما أشار الهاشمي والعزاوي (2007: 35)، وهي:

- الصفات الشخصية:

يجب أن يتمتع عضو هيئة التدريس بلياقة صحية جيدة، وحواس سليمة، تتمثل في السمع والنطق والنظر، وتحتاج بعض التخصصات التطبيقية إلى قوة التذوق والمقدرة على التمييز بين الألوان كما توجد بعض الشواهد الظاهرة والاختبارات النفسية التي يمكن أن تحدد درجة التوازن النفسي، والقدرة على التكيف مع الضغوط التي يشكلها العمل الأكاديمي.

- الصفات المهنية:

من أبرز الصفات المهنية تقدير مهنة التعليم واحترام النظام الجامعي وإجراءاته وأهدافه، والسعي لتحقيق هذه الأهداف، مع التركيز على تحسين الذات وتطوير الأداء الأكاديمي والمهني ومهارات البحث العلمي والابتكار واستكشاف كل ما هو جديد في مجال التخصص.

ب- مهام عضو هيئة التدريس:

- الوظيفة التدريسية:

تعني قدرة عضو هيئة التدريس على استخدام الوسائل المختلفة في توصيل المحتوى العلمي بالإضافة إلى تحضير المحاضرات وإعداد الامتحانات وقراءة البحوث وكتابة نتائج أعمال الطلاب، والمقدرة على البحث العلمي والاطلاع على ما يستجد في مجال تخصصه وتزويد طلابه بها (عبد المعطي: 2008: 192).

- البحث العلمي:

أصبحت وظيفة البحث العلمي جزءاً أساسياً من عمل عضو هيئة التدريس، ومن خلال البحث يتطور ويتقدم في مجال تخصصه، مما يُظهر العلاقة التكاملية بين التدريس والبحث العلمي. فالنشاط البحثي يساهم في تحسين وتطوير المستوى العلمي والمعرفي لأعضاء هيئة التدريس، وهذا يؤثر بشكل إيجابي على كمية ونوعية المعلومات التي يقدمونها للطلاب من خلال أدائهم.

- الوظيفة المجتمعية:

ويمكن للأستاذ الجامعي أن يخدم المجتمع بعدد من الأمور:

- 1- تقديم النصيحة والاستشارات الدينية والاجتماعية لأفراد مجتمعه.
- 2- المشاركة في الندوات والمحاضرات والملتقيات والنشاطات العامة والخاصة في المجتمع.
- 3- المشاركة الإعلامية في القنوات المختلفة المسموعة والمرئية.
- 4- تنفيذ الأبحاث والدراسات التي تتناول القضايا التي تواجه المجتمع وتعزيز العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي، وتنشيط دور المؤسسات الحكومية والخاصة في دعم طلاب الجامعة. (عبدالمعطي، 2008: 204).

- الوظيفة الإدارية:

تستند على التفاعل النشط لأعضاء هيئة التدريس في اجتماعات القسم وتمثيل القسم بشكل جيد في اجتماعات الكلية، وكذلك كفاية تمثيل الكلية في اجتماعات الجامعة، بالإضافة إلى الانخراط في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل الأكاديمي، مثل تقييم الخطط والتعيينات (العجمي، 2007: 20-26).

ج- مجالات تطوير أعضاء هيئة التدريس:

- البحث العلمي:

لقد أصبح البحث العلمي في العصر الحاضر القوة الرئيسية في تطور المعرفة التي تتعامل معها الجامعة، نقلاً ونقداً وإضافة، ومن ثم فإن الجامعة التي لا تنشط منها حركة البحوث العلمية، ولا تكثر فيها الندوات الفكرية والمؤتمرات هي جامعات تهمل جزءاً كبيراً من واجباتها، ولا تدفع مجتمعتها نحو نهضة علمية وفكرية مؤثرة (المخلافي، 2001: 24).

- واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية:

يكشف واقع البحوث العلمية أنها ما زالت محدودة وأغلبها فردية، ونادراً ما تأخذ طريقها إلى التنفيذ، كي تقوم بوظيفة البحث العلمي وفق الأسس والتوجهات الجديدة، مما يفرض عليها تسريع الجهود بإحداث نقلة نوعية لبحوثها تجديداً وإبداعاً وتطبيقاً (الحاج، 2012: 180). وتعاني الجامعات اليمنية من ندرة الأبحاث، وإنتاج مشروعات الأبحاث لا تتلاءم مع الخطة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية للدولة (البنك الدولي، 2010: 62).

فإذا كان هذا التقرير للبنك الدولي في عام (2010) فكيف سيكون حال الجامعات اليمنية اليوم ونحن في عام (2023)، وفي ظل ما تمر به اليمن من ظروف استثنائية.

- الشراكة المجتمعية:

تعتبر خدمة المجتمع ووظيفة حديثة على الجامعات إلا أنها كممارسة ضمن وظيفتي التدريس، والبحث العلمي ترجع إلى القرن الثامن عشر، حيث تعد جامعات المملكة المتحدة أولى الجامعات التي مارست خدمة المجتمع، يليها جامعات الولايات المتحدة الأمريكية (العريقي، 2006: 54).

- واقع الجامعات اليمنية في تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية:

تشير العديد من الدراسات المتعلقة بالموضوع، مثل دراسة الضبياني وآخرون (2018: 135)، إلى أن حالة الجامعات اليمنية في تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية لا تزال دون المستوى المطلوب في مختلف المجالات المعرفية والاستشارية والبحثية، بالإضافة إلى خدمة وتنقيف المجتمع. وترجع بعض الدراسات، بما في ذلك دراسة العريقي (2006: 12)، ذلك إلى مجموعة من المعوقات التي تحد من تفعيل المشاركة المجتمعية؛ منها ما يعود للجامعة مثل نقص المخصصات المالية، وعدم وجود رؤية واضحة ومتكاملة لدورها في خدمة المجتمع، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجامعات ووكلياتها من جهة ومؤسسات المجتمع من جهة أخرى.

وتواجه الجامعات في اليمن العديد من المشكلات، منها ضعف مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار في الجامعات اليمنية؛ مما أسهم في عزل الجامعات عن المشاركة في القضايا الأساسية للمجتمع والإسهام في تلبية احتياجاته بفاعلية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006-2010: 20).

هناك ما يبرز ضعف التنسيق والوظائف والمهام الموكلة للجامعات والمجتمع فيما يخص دوره في خدمة المجتمع بصورة متساوية، لذا يسعى البحث الحالي إلى إظهار واقع مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية في ظل متطلبات اقتصاد المعرفة، بما يسهم في تعزيز التفاعل المجتمعي بين الجامعات اليمنية ويمثلها أعضاء هيئة التدريس مع مؤسسات المجتمع المختلفة.

- الدورات التدريبية:

إن التدريب أكثر الأدوات جدوى للتطوير، فمن خلاله يتم صقل المهارات والقدرات للأفراد وإكسابهم أساليب جديدة للأداء، وتنمية معارفهم في جميع المجالات.

- واقع الجامعات اليمنية في مجال التدريب:

تقوم معظم الجامعات اليمنية بتقديم فرص تطوير للمهارات المهنية لأعضاء هيئة التدريس ولكنها لا تزال محدودة؛ إذ تقتصر على تقديم التدريب الذي يميل إلى كونه مخصصاً لغرض معين، ويتعين إيجاد إطار لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بتحديد طريقة التدريب وتحديد المهارات والإعداد الأكثر إلحاحاً لتحسين مهارات أعضاء هيئة التدريس، ويتطلب من أعضاء هيئة التدريس القيام بتحديث مهاراتهم وقدراتهم من أجل دعم الطلبة (البنك الدولي، 2010: 90).

- الاستشارات العلمية:

إن تقديم الاستشارات العلمية والفنية والتخصصية لمؤسسات المجتمع تختلف الحاجة إليها حسب متطلبات الأفراد أو المؤسسات، فهناك من يرى أنها مناسبة ومطلوبة في تقديم الحلول والمقترحات عند وقوع المشكلات، بينما يراها آخرون أنها أساس التطوير والتوجيه والتنمية المستمرة وزيادة محيط فعالية الأداء.

2 - الاقتصاد المعرفي:

أ- مفهوم الاقتصاد المعرفي:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاقتصاد المعرفي بأنه: ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج واستخدام المعرفة والمعلومات (الهاشمي والعزاوي، 2007: 25).

ومما سبق يرى الباحث أن اقتصاد المعرفة هو: الاقتصاد الذي يقوم على أساس الإنتاج للمعرفة واستخدام إنجازاتها وتسويقها وتحويلها إلى سلعة اقتصادية باعتبارها قيمة إبداعية وابتكارية لتحقيق التميز والمنافسة وحدوث التنمية وخدمة المجتمع.

ب- أهمية الاقتصاد المعرفي:

يعتبر الاقتصاد المعرفي بمضامينه ومعطياته مصدراً أساسياً لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها، وتأتي أهمية الاقتصاد المعرفي من ارتفاع نسبة مساهمة عناصره في القيمة المضافة للمشاريع، إذ تعمل على تحقيق النمو المتسارع في الاقتصاد من خلال الدور الكبير للصناعات المولدة للثروة، وتكثيف استخدام المعرفة وتفعيل المعرفة المتولدة.

ج- ركائز الاقتصاد المعرفي:

يؤكد علة (د.ت، 8) بأن الاقتصاد المعرفي يستند على أربع ركائز هي: البحث والابتكار؛ البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التعليم والتدريب؛ والحاكمة الرشيدة (الحوكمة).

د- صفات وخصائص الاقتصاد المعرفي:

تتسم الاقتصاديات المبنية على المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة وإنما تعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد.

هـ - مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

- مؤشر البحث والتطوير والابتكار. - مؤشر التعليم والتدريب.
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. - مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي.

3- واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية:

أ- مؤشر البحث والتطوير والابتكار:

لا يحظى البحث العلمي في الجامعات اليمنية باهتمام، وما يتم اعتماده للبحث العلمي يدل على عدم الاهتمام بالبحث العلمي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014: 100) إذ إنه لا توجد إحصائية تحدد حجم ما يتم إنفاقه على البحث العلمي في الجامعات اليمنية (الحدابي، 2014: 9)، وأظهرت نتائج بحث ردمان (2020: 347) عن دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق

التنمية المستدامة أن: وظيفة البحث العلمي قد أخذت حيزاً هامشياً في مصفوفة أهداف الجامعات اليمنية.

ب- مؤشر التعليم والتدريب:

يعتبر التعليم والتدريب من الركائز الأساسية المهمة التي يستند إليها اقتصاد المعرفة، كما أن الجميع يتفق على دور الموارد البشرية في تطوير الأنشطة الاقتصادية، ولكن لوحظ أن التدريب في الجامعات اليمنية يكاد يكون مفقوداً بالأخص في المجالات الإدارية والفنية (الحداوي، 2014: 12).

ج- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعاني مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية من ضعف في البنية التحتية الأساسية عموماً والبنية الأساسية الإلكترونية خصوصاً، فلا تتوافر بها أجهزة الكمبيوتر بشكل كاف، فضلاً عن أن خدمة الإنترنت غير متوفرة (الحداوي، 2014: 14).

د- مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي:

وبالنظر إلى النظام المؤسسي في الجامعات اليمنية نجد أنه يعتره القصور والضعف، وضعف الالتزام بالقوانين واللوائح والنظم والتقاليد والأعراف الأكاديمية في بعض الأحيان وفي مقدمة أوجه القصور البيروقراطية الإدارية (الحداوي، 2014: 14).

الدراسات السابقة:

1- دراسة فيروز (2022): هدفت إلى استكشاف الأسس اللازمة للاستثمار الفعال في قطاع التعليم العالي باليمن بهدف دعم إنشاء اقتصاد وطني يستند إلى المعرفة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوب المسح والتحليل التطويري، حيث تم توزيع استبانة على عينة مختارة بعناية من خبراء التخطيط والاقتصاد التعليمي العاملين في الجامعات اليمنية، والتي بلغ عددها 21 خبيراً. خلصت الدراسة إلى نتائج متعددة، من أبرزها أن الخبراء يرون أن أهمية متطلبات الاستثمار الفعال في التعليم العالي اليمني من أجل بناء اقتصاد قائم على المعرفة تعد "كبيرة". بناءً على هذه النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات.

2- دراسة الحبشي (2022): هدفت إلى تصميم نموذج لنظام التحالف بين المؤسسات التعليمية في إعادة هيكلة نظام التعليم في اليمن وفق متطلبات وأبعاد اقتصاد التربية، واستخدمت المنهج الوصفي بأنواعه المسحي والوثائقي والتطويري، وطُبقت استبانة ومقابلة مع عينة قصدية قوامها (40) فرداً. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: انخفاض الإجمالي العام لمستوى واقع توفر مؤشرات أبعاد اقتصاد المعرفة في المؤسسات التعليمية وبدرجة منخفضة، وتوصلت إلى تصميم أنموذج مقترح لنظام

التحالف بين المؤسسات التعليمية في إعادة هيكلة نظم التعليم في اليمن وفق متطلبات ركائز اقتصاد المعرفة، وقدمت عدداً من التوصيات والمقترحات.

3- دراسة عبدالله (2018): هدفت إلى تقييم واقع أدوار الجامعات الأهلية في سياق متطلبات اقتصاد المعرفة، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، حيث تم تطبيق استبانة على عينة اختيارية مكونة من (96) من القيادات الأكاديمية. وأظهرت النتائج عدة مؤشرات من أبرزها: أن أدوار الجامعات الأهلية في سياق متطلبات اقتصاد المعرفة، حسب تقديرات أفراد العينة، جاءت بدرجة كبيرة، حيث احتل الأداء في مجال التعليم والتدريب المرتبة الأولى، وجاء الأداء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المرتبة الثانية، بينما احتل مجال الحوكمة المرتبة الثالثة، وفي مجال البحث والابتكار جاءت المرتبة الأخيرة. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات.

4- دراسة العريزي والحدابي (2018): هدفت إلى التعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية (الحكومية - الأهلية)، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، واستخدمت المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء قوامها (111) فرداً، وجامعة العلوم والتكنولوجيا قوامها (36) فرداً، وتم اختيارهم بالطريقة الميسرة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن واقع اقتصاد المعرفة بجامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها جاء منخفضاً جداً في جميع المجالات باستثناء مجال التعليم والتدريب فقد جاء بتقدير منخفض، وأن تقدير واقع اقتصاد المعرفة بجامعة العلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها جاء بدرجة متوسطة، بصورة إجمالية، وجدت فروق دالة إحصائية بين آراء أفراد عينة البحث لصالح الجامعات الأهلية، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات والمقترحات.

5- دراسة الوادعي (2020): هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتعزيز الاستثمار التعليمي في الجامعات السعودية بما يتناسب مع متطلبات اقتصاد المعرفة. استخدمت المنهج الوصفي المسحي والوثائقي، وطبقت استبانة على عينة من خبراء التعليم قوامها (128) خبيراً. وتوصلت إلى نتائج عديدة أبرزها: أن واقع رأس المال الهيكلي التنظيمي للاستثمار التعليمي في الجامعات السعودية يتفاعل مع التكنولوجيا الحديثة لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة بشكل كامل، ويجب إنشاء بعض الهياكل التنظيمية الداعمة لتسهيل وتجويد آليات العمل، بناءً على ذلك قدمت العديد من التوصيات والمقترحات.

6- دراسة الرشيد والسرحدان (2020): هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وقام بإجراء استبيان على عينة من 200 عضو هيئة تدريس وحصل على عدة

نتائج أهمها: تقييم منخفض لدرجة واقع تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي على مؤسسات التعليم العالي لدولة الكويت، وبناء على ذلك تم تقديم بعض التوصيات والمقترحات.

7- دراسة حسن (2020): هدفت إلى التعرف على واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من منظور أعضاء هيئة التدريس، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي وتطبيق استبانة على عينة مكونة من (44) عضوا من هيئة التدريس في الجامعة. وقد أسفرت النتائج عن مجموعة من الاستنتاجات أبرزها: توفر عناصر اقتصاد المعرفة بمستوى مرتفع، وارتقاء إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعة بشكل كبير، وبناءً عليه، تم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات.

8- دراسة سوسيو وآخرين (Suciu at al., 2011): هدفت إلى تحليل مدى قدرة الجامعات الرومانية (وتحديداً في اقتصاديات التعليم) على مواجهة متطلبات اقتصاد ومجتمع المعرفة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة على عينة قوامها (175) طالبا. وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن مؤسستي التعلم العالي محل الدراسة ما زالتا بحاجة إلى تعزيز الشفافية من أجل التمكن من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة بشكل كاف، وأن الدور الرئيسي للجامعات والمستثمرين الرئيسيين يكمن في التعليم والتعلم لتنمية اقتصاد المعرفة في التعليم، وعليه قدمت العديد من التوصيات والمقترحات.

التعليق على الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تكوين الإطار النظري ومعرفة الإجراءات والأدوات، وسرد النتائج وصياغة التوصيات والمقترحات، وبناء التصور، ويستعرض الباحث موقف البحث الحالي من الدراسات السابقة على النحو الآتي:

- 1- اتفقت الدراسات السابقة مع البحث الحالي في أهمية تطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس بما يتلاءم مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد القائم على إنتاج واستخدام المعرفة.
- 2- اتفقت الدراسات السابقة مع البحث الحالي في إعداد قائمة بأدوار تطوير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
- 3- اتفقت الدراسات السابقة مع البحث الحالي في اتباع المنهج الوصفي، واستخدام الاستبانة، وتطبيق أساليب تحليل البيانات إحصائياً.

واختلفت الدراسات السابقة عن البحث الحالي في أن تركيزها كان نحو أعضاء هيئة التدريس في مجالات (البحث العلمي، وخدمة المجتمع)، في حين أضاف البحث الحالي مجالين هما (الدورات

التدريبية، تقديم الاستشارات)، وتقاربت مع البحث الحالي من حيث صياغة مجالات ومعايير ومؤشرات أداة البحث (الاستبانة).

ثالثاً. إجراءات البحث الميداني:

1. منهج البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية وهي (صنعاء، إب، ذمار، عمران)، والبالغ عددهم (1986) عضواً، منهم (1702) ذكر بنسبة (85.70%)، و(284) أنثى بنسبة (14.30%)، وكان منهم (1175) عضواً بجامعة صنعاء بنسبة (59.16%)، و(252) عضواً بجامعة إب بنسبة (12.68%)، و(368) عضواً بجامعة ذمار بنسبة (18.52%)، و(191) عضواً بجامعة عمران بنسبة (9.61%)، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018-2019: 10).

وتم اختيار الجامعات الأربع لأنها من أكبر الجامعات اليمنية الحكومية، وخاصة جامعة صنعاء، كونها أولى الجامعات اليمنية وأقدمها وأكبرها من حيث عدد أعضاء هيئة التدريس، وهي كذلك تعكس كل التنوع الجغرافي والحضاري اليمني.

جدول رقم (1) حجم مجتمع البحث وخصائصه

الدرجة	النوع	جامعة صنعاء	جامعة إب	جامعة ذمار	جامعة عمران	الإجمالي	النسبة المئوية
أستاذ	ذكور	218	21	35	9	283	14.2 %
	إناث	17	1	3	0	21	1 %
	الإجمالي	235	22	38	9	304	15.3 %
أ / مساعد	ذكور	467	101	152	105	825	41.5 %
	إناث	113	16	36	43	208	10.4 %
	الإجمالي	580	117	188	148	1033	52.9 %
أ / مشارك	ذكور	293	102	121	29	545	27.4 %
	إناث	67	11	21	5	104	5.2 %
	الإجمالي	360	113	142	34	649	32.6 %
الإجمالي العام	ذكور	978	224	308	143	1653	83.3 %
	إناث	197	28	60	48	333	16.7 %
	الإجمالي	1175	252	368	191	1986	100 %
النسبة المئوية							100 %
							9.7 %
							18.5 %
							12.6 %
							59.2 %

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018-2019، 10.

2. عينة البحث:

تم اختيار العينة عشوائياً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية (صنعاء، وإب، وذمار، وعمران)، بلغت (238) عضواً ما نسبته 12% من مجتمع البحث ككل بعد تحديد النسبة المئوية لكل جامعة، ولاحظ أن النسبة المئوية لكل جامعة كما يلي:

جدول رقم (2) العينة الخاصة بكل جامعة

الجامعة	المجتمع	العينة
صنعاء	$100 \times 12 / 1175 =$	141 عضو هيئة تدريس
إب	$100 \times 12 / 252 =$	30 عضو هيئة تدريس
ذمار	$100 \times 12 / 368 =$	44 عضو هيئة تدريس
عمران	$100 \times 12 / 191 =$	23 عضو هيئة تدريس
الإجمالي	1986	238

3. أداة البحث:

أ- بناء أداة البحث:

بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير والندوات والمؤتمرات العلمية ذات العلاقة بمتغيرات البحث، تم الاعتماد على الاستبيان وتم إعداده بصورته الأولية مكون من (46) فقرة، تم توزيعها على (4) مجالات هي: (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، الاستشارات العلمية)، والجدول الآتي يوضح فقرات وأبعاد محاور البحث في صورتها الأولية:

جدول رقم (3) فقرات وأبعاد محاور البحث في صورتها الأولية

المجالات	عدد الفقرات
البحث العلمي	17
الشراكة المجتمعية	13
الدورات التدريبية	9
الاستشارات العلمية	7
العدد الكلي	46

ب- صدق الأداة:

قام الباحث بالتأكد من صدق أداة جمع البيانات من خلال الطرق الآتية:

- الصدق الظاهري:

عند انتهاء الباحث من إعداد الاستبانة وتحديد المقياس المستخدم وصياغة فقرات المحاور، تم تقديم الاستبانة لعدد من المحكمين ذوي الكفاءة والخبرة.

جدول رقم (4) يوضح الفقرات التي تم حذفها وتعديلها من قبل المحكمين على الاستبانة

المجالات	الفقرات التي تم تعديلها	الفقرات التي تم حذفها	عدد الفقرات بعد الحذف والتعديل
البحث العلمي	3	4	13
الشراكة المجتمعية	2	1	12
الدورات التدريبية	4	2	7
الاستشارات العلمية	1	-	7
العدد الكلي	10	7	39

- الاتساق الداخلي لفقرات أداة البحث:

يعني الصدق الداخلي للأداة، درجة ارتباط كل عبارة من فقرات المحور مع النتيجة الإجمالية للمحور الذي تتبعه، وقد تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس ارتباط الفقرات بعد تطبيقها على عينة استطلاعية تضم (34) عضواً من هيئة التدريس خارج العينة الأصلية للبحث، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (5) يوضح معامل ارتباط فقرات مجالات أداة البحث مع المجال الذي تنتمي إليه ومع الدرجة الكلية للأداة

الفقرة	مع المجال R	مستوى الدلالة Sig.	مع الأداة R	مستوى الدلالة Sig.	الفقرة	مع المجال R	مستوى الدلالة Sig.	مع الأداة R	مستوى الدلالة Sig.
المجال الأول: البحث العلمي					المجال الثاني: المشاركة المجتمعية				
1	.376**	.000	.620**	.000	1	.787**	.000	.741**	.001
2	.527**	.000	.535**	.000	2	.844**	.000	.696**	.000
3	.424**	.000	.664**	.000	3	.892**	.000	.791**	.000
4	.721**	.000	.492**	.000	4	.863**	.000	.738**	.000
5	.583**	.000	.703**	.000	5	.876**	.000	.784**	.000

مستوى الدلالة Sig.	مع الأداة ككل R	مستوى الدلالة Sig.	مع المجال R	الفقرة	مستوى الدلالة Sig.	مع الأداة ككل R	مستوى الدلالة Sig.	مع المجال R	الفقرة
.000	.766**	.000	.853**	6	.000	.740**	.000	.665**	6
.000	.775**	.000	.860**	7	.000	.440**	.000	.755**	7
.000	.801**	.000	.882**	8	.000	.496**	.000	.694**	8
.000	.764**	.000	.873**	9	.000	.479**	.000	.438**	9
.000	.799**	.000	.890**	10	.000	.566**	.000	.716**	10
.000	.786**	.000	.878**	11	.000	.484**	.000	.570**	11
.000	.648**	.000	.750**	12	.000	.524**	.000	.604**	12
					.000	.460**	.000	.622**	13
.000	.887**	ارتباط المجال مع الأداة ككل			.000	.714**	ارتباط المجال مع الأداة ككل		
المجال الرابع: تقديم الاستشارات					المجال الثالث: الدورات التدريبية				
.000	.741**	.000	.650**	1	.000	.730**	.000	.741**	1
.000	.761**	.000	.705**	2	.000	.762**	.000	.783**	2
.000	.740**	.000	.766**	3	.000	.814**	.000	.871**	3
.000	.601**	.000	.796**	4	.000	.717**	.000	.877**	4
.000	.658**	.000	.789**	5	.000	.704**	.000	.842**	5
.000	.506**	.000	.660**	6	.000	.517**	.000	.712**	6
.000	.439**	.000	.638**	7	.000	.520**	.000	.675**	7
.000	.779**	ارتباط المجال مع الأداة ككل			.000	.859**	ارتباط المجال مع الأداة ككل		
** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) - *دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)									

بينت نتائج التحليل بالجدول رقم (5) أن كافة فقرات أداة البحث (الاستبانة) ذات علاقة ارتباطية مع درجة المجال الكلية الذي تنتمي إليه ومع الدرجة الكلية للأداة ككل.

وتبين من الجدول أن معامل ارتباط فقرات المجال الأول (البحث العلمي) مع الدرجة الكلية للمجال تراوح بين $(.376^{**} - .755^{**})$ ، وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة تراوح بين $(.440^{**} - .740^{**})$ وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) لكافة فقرات المجال، كما تم التأكد من

ارتباط المجال بشكل عام بالمتوسط العام للأداة، وكان معامل الارتباط (0.714^{**}) دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

كما تبين أن معامل ارتباط فقرات المجال الثاني (المشاركة المجتمعية) مع الدرجة الكلية للمجال تراوح بين (0.750^{**} - 0.892^{**}) وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة تراوح بين (0.648^{**} - 0.801^{**}) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) لكافة فقرات المجال، كما تم التأكد من ارتباط المجال بشكل عام بالمتوسط العام للأداة، وكان معامل الارتباط (0.887^{**}) دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

وتبين أيضاً أن معامل ارتباط فقرات المجال الثالث (الدورات التدريبية) مع الدرجة الكلية للمجال تراوح بين (0.675^{**} - 0.877^{**}) وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة تراوح بين (0.517^{**} - 0.814^{**}) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) لكافة فقرات المجال، كما تم التأكد من ارتباط المجال بشكل عام بالمتوسط العام للأداة، وكان معامل الارتباط (0.859^{**}) دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

وتبين أن معامل ارتباط فقرات المجال الرابع (تقديم الاستشارات) مع الدرجة الكلية للمجال تراوح بين (0.638^{**} - 0.796^{**})، وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة تراوح بين (0.439^{**} - 0.761^{**}) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) لكافة فقرات المجال، كما تم التأكد من ارتباط المجال بشكل عام بالمتوسط العام للأداة، وكان معامل الارتباط (0.779^{**}) دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

كما تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لكل مجال من المجالات الممثلة لأداة البحث من خلال إيجاد ارتباط المجالات ببعضها البعض (الصدق البنائي)، والتأكد من عدم التداخل فيما بينها، وقد تأكد الباحث من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط (بيرسون) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS معامل ارتباط بيرسون، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (6) يوضح ارتباط مجالات أداة البحث ببعضها البعض (الصدق البنائي)

المجال	البحث العلمي	الشراكة المجتمعية	الدورات التدريبية	تقديم الاستشارات
البحث العلمي	1			
الشراكة المجتمعية	0.431^{**}	1		
الدورات التدريبية	0.459^{**}	0.813^{**}	1	
تقديم الاستشارات	0.547^{**}	0.558^{**}	0.457^{**}	1
الدرجة الكلية	0.714^{**}	0.887^{**}	0.859^{**}	0.779^{**}

يتضح من الجدول رقم (6) أن كافة مجالات أداة الدراسة ذات ارتباط مع بعضها البعض، حيث تراوح معامل ارتباط المجالات ببعضها البعض بين $(.431^{**} - .813^{**})$ عند مستوى دلالة (0.01)، أما معامل ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية فتراوح بين $(.714^{**} - .887^{**})$ وهي كذلك دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وبهذا يكون الباحث تأكد من اتساق فقرات البحث، وأن الأداة صالحة لقياس ما وضعت من أجله.

- ثبات الأداة:

للتأكد من الثبات تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ (Cronbac's Alpha) لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة ومصادقيتها وأسلوب ألفا كرونباخ يعتمد على مدى تقارب استجابة عينة البحث لفقرات الأداة، فكلما تقاربت إجابات عينة البحث ارتفعت درجة الثبات، ويتبع ذلك درجة الصدق الذاتي وهي عبارة عن الجذر التربيعي للثبات، وبعد إجراء الاختبار بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7) يوضح معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لأبعاد ومحاوَر أداة البحث

المجالات	قيمة ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي الثبات
البحث العلمي	0.905	0.951
الشراكة المجتمعية	0.865	0.930
الدورات التدريبية	0.872	0.934
تقديم الاستشارات	0.895	0.946
الثبات الكلي	0.897	0.947

يظهر من الجدول رقم (7) أن قيمة معامل ثبات مجالات البحث عالٍ، حيث كان معامل ثبات المجال الأول: البحث العلمي (0.905) ومعامل ثبات المجال الثاني: الشراكة المجتمعية (0.865)، ومعامل ثبات المجال الثالث: الدورات التدريبية (0.872)، ومعامل ثبات المجال الرابع: تقديم الاستشارات (0.895)، بينما معامل الثبات الكلي فبلغ (0.897) وهو ثبات عالٍ. كما بلغ الصدق الذاتي للمجال الأول: البحث العلمي (0.951)، وبلغ الصدق الذاتي للمجال الثاني: الشراكة المجتمعية (0.930)، وبلغ الصدق الذاتي للمجال الثالث: الدورات التدريبية (0.934)، وبلغ الصدق الذاتي للمجال الرابع: تقديم الاستشارات (0.946) وهو عالٍ جداً، مما يعني أن الاستبانة تتمتع بثبات مقبول تربوياً، ويوحى أن العينة متجانسة في الاستجابة على الاستبانة ويمكن الاعتماد على النتائج لتعميمها على مجتمع البحث بدرجة كبيرة.

ومن خلال ما سبق يكون الباحث تأكد من صدق وثبات أداة البحث، وبهذه الإجراءات خرجت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (39) فقرة، تم توزيعها على مجالات أداة البحث، كما هي موضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (8) يوضح فقرات وأبعاد ومحاور أداة البحث في صورتها النهائية

المجالات	عدد الفقرات
البحث العلمي	13
الشراكة المجتمعية	12
الدورات التدريبية	7
تقديم الاستشارات	7
الثبات الكلي	39

4: إجراءات تطبيق أداة البحث:

اتبع الباحث الإجراءات الآتية عند تطبيق أداة البحث:

أ- المراجعة الشاملة للدراسات والأبحاث السابقة التي ترتبط بشكل وثيق بموضوع البحث تحت الدراسة، ودمج الأفكار والمفاهيم المستقاة منها في تطوير أداة جمع البيانات.

ب- صياغة الاستبانة الأولية.

ت- عرض الاستبانة على المشرف والتعديل في ضوء توجيهاته.

ث- استشارة خبراء متخصصين لمراجعة الاستبانة وتحسينها بناءً على ملاحظاتهم.

ج- التأكد من الصدق والثبات من فقرات أداة البحث، بعد تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (34) عضواً من هيئة التدريس.

ح- تحديد عينة البحث بناءً على مجتمع البحث.

خ- إجراء توزيع الدراسة على المشاركين المختارين لتكوين عينة البحث.

د- إدخال البيانات المجمعة من الاستبانات إلى برنامج التحليل الإحصائي SPSS الإصدار 25، ومن ثم تنفيذ التحليلات الإحصائية الملائمة لاختبار الفرضيات.

5: مقياس البحث:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس (Likert Scale)، في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلى وزن له وأعطيت له (5) درجات،

ويمثل في حقل الإجابة (كبيرة جداً) إلى أدنى وزن له والذي أعطي له (1) درجة واحدة وتمثل في حقل الإجابة (قليلة جداً) وبينهما ثلاثة أوزان، وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة، ويتم تحديد فئات المقياس وفقاً للجدول الآتي:

جدول رقم (9) يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي لاستجابات أفراد عينة البحث

درجة الاستجابة	مستوى التوافر/ الأهمية	كيفية احتساب التقدير اللفظي	
قليلة جداً	قليلة جداً	أقل من 36%	أقل من 1.80
قليلة	قليلة	من 36% - أقل من 52%	من 1.80 - أقل من 2.60
متوسطة	متوسطة	من 52% - أقل من 68%	من 2.60 - أقل من 3.40
كبيرة	كبيرة	من 68% - أقل من 84%	من 3.40 - أقل من 4.20
كبيرة جداً	كبيرة جداً	من 84% - 100%	من 4.20 - 5

6: أساليب التحليل الإحصائي:

لتحليل البيانات وتقييم الفرضيات، استخدم الباحث حزمة برامج الإحصاء المخصصة للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم SPSS. وقد قام بتطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحقيق الأهداف البحثية، تشمل:

أ- تحليل الارتباط باستخدام معامل بيرسون: بهدف تحديد العلاقات الارتباطية بين محاور البحث وأجزائها، واستخدم هذا المقياس لتحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان ومدى صلاحيته البنائية.

ب- اختبار ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ: للتأكد من موثوقيتها عبر الزمن.

ج- حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقييم استجابات المشاركين في العينة البحثية على الأسئلة المطروحة.

رابعاً: عرض ومناقشة نتائج الدراسة والتصور المقترح

1. إجابة السؤال الأول: والذي ينص على: ما درجة توافر المتطلبات في واقع الأدوار التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية بمجالات: البحث العلمي، المشاركة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظرهم؟

يمكن تلخيص الإجابة عن السؤال الأول في الجدول الآتي:

جدول رقم (10) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة حول درجة توافر الأدوار بالمجالات الأربعة

الترتيب	م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة توافر الأدوار
1	1	متطلبات البحث العلمي	2.58	0.54	51.60%	قليلة
2	4	متطلبات تقديم الاستشارات	2.24	0.64	44.80%	قليلة
3	3	متطلبات الدورات التدريبية	1.93	0.69	38.60%	قليلة
4	2	متطلبات المشاركة المجتمعية	1.71	0.73	34.20%	قليلة جداً
متوسط الإجمالي لمتوسطات مجالات المتطلبات						قليلة

من خلال تحليل الجدول رقم (10)، نلاحظ أن مستوى تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة في الأدوار التي يضطلع بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية يظهر بأنه منخفض بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الإجمالي (2.12) مع نسبة (42.40%). تشير نتائج البحث إلى أن مجال البحث العلمي كان الأكثر توافقاً مع هذه المتطلبات، مسجلاً قيمة متوسط حسابي (2.58) ونسبة (51.60%)، لكنه لا يزال يُصنف ضمن الدرجة المنخفضة. يليه مجال تقديم الاستشارات بمتوسط (2.24) ونسبة (44.80%)، والذي يُعتبر أيضاً منخفض التوافر. وفي المرتبة الثالثة، يأتي مجال الدورات التدريبية بمتوسط حسابي (1.93) ونسبة توافر (38.60%)، وهو ينتمي أيضاً إلى الفئة ذات التوافر المنخفض. وفي الآخر، يظهر مجال المشاركة المجتمعية بأدنى مستويات التطبيق، حيث سجل متوسطاً حسابياً (1.71) ونسبة توافر (34.20%)، مما يُصنّفه ضمن الفئة ذات التوافر المنخفض جداً.

2. إجابة السؤال الثاني: والذي ينص على: ما درجة أهمية توافر المتطلبات لتطوير الأدوار التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية اليمنية بمجالات: البحث العلمي، المشاركة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظرهم؟

يمكن تلخيص الإجابة عن السؤال الثاني في الجدول الآتي:

جدول رقم (11) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة حول درجة أهمية توافر المتطلبات في واقع الأدوار بالمجالات الأربعة

الترتيب	م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الأهمية
1	4	متطلبات تقديم الاستشارات	4.61	0.58	92.20%	كبيرة جداً
2	2	متطلبات المشاركة المجتمعية	4.61	0.63	92.20%	كبيرة جداً
3	3	متطلبات الدورات التدريبية	4.60	0.53	92.00%	كبيرة جداً
4	1	متطلبات البحث العلمي	4.54	0.51	90.80%	كبيرة جداً
متوسط الإجمالي لمتوسطات مجالات المتطلبات						
			4.59	0.50	91.80%	كبيرة جداً

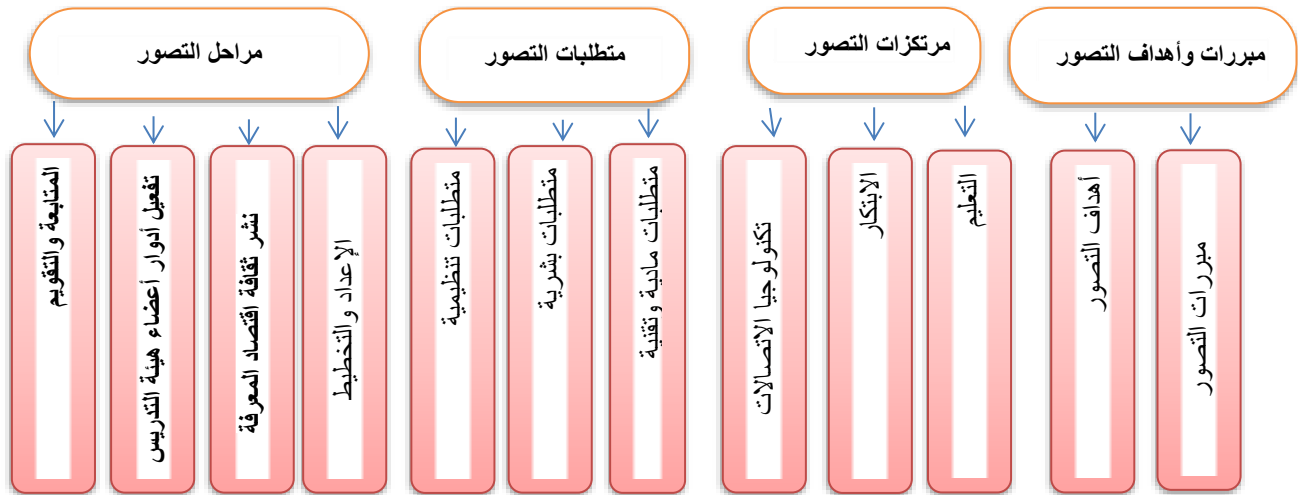
من خلال دراسة الجدول رقم (11)، يتضح أن الأهمية المقدمة لتوفر المتطلبات ضمن أدوار هيئة التدريس بالجامعات الحكومية اليمنية، في سياق متطلبات اقتصاد المعرفة، تُعتبر عالية جداً بمتوسط إجمالي (4.59) ونسبة (91.80%). تبين النتائج أن أعلى درجة لأهمية هذه المتطلبات كانت في مجال تقديم الاستشارات، حيث سجل المتوسط الحسابي (4.61) بنسبة (92.20%)، ويعزى ذلك إلى إدراك هيئة التدريس بقيمتها داخل وخارج الجامعة. يليه مجال المشاركة المجتمعية بنفس المتوسط والنسبة، مما يؤكد على أهميته الكبيرة أيضاً. في المرتبة الثالثة، يأتي مجال الدورات التدريبية بمتوسط (4.60) ونسبة (92.00%)، مما يؤكد على ضرورته. في حين جاء مجال البحث العلمي في المرتبة الأخيرة بمتوسط (4.54) ونسبة (90.80%)، مع الإشارة إلى أن هذا لا يقلل من أهميته، حيث يُلاحظ أن الفرق بين المجالات ضئيل ولا يزيد عن نقطة واحدة، مما يشير إلى أن جميع المجالات تتمتع بأهمية كبيرة جداً. ويفسر الباحث هذه النتائج بأن هيئة التدريس قد تدرك أن مجال البحث العلمي قد تم بحثه بشكل مكثف، بينما المجالات الأخرى مثل تقديم الاستشارات لم تحظَ بالاهتمام الكافي.

استناداً إلى الإطار النظري لمتطلبات الاقتصاد المعرفي وتعبيره عن دور أعضاء هيئة التدريس، وبناءً على نتائج الدراسات السابقة ونتائج هذه الدراسة، حاول الباحث وضع رؤية مقترحة لتطوير دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية في اليمن بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، ويبين الشكل أدناه محاور الرؤية المقترحة.

3: التصور المقترح لتطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية اليمنية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة:

بناءً على ما سبق، يتضح أن النتائج المذكورة تعكس أهمية تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية. يُعد الاهتمام بتوفير هذه المتطلبات

على اختلاف أنواعها ودرجاتها، بالإضافة إلى تهيئة بيئة تشجع وتدعم هذه العملية، عنصراً حاسماً في تحويل الجامعات الحكومية في اليمن إلى مؤسسات تقود في إنتاج واستخدام المعرفة بكفاءة عالية.



شكل (1) محاور التصور المقترح لتطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: مبررات وأهداف التصور المقترح

أولاً. مبررات التصور المقترح:

وتعني مجموعة القنوات التي انطلق منها الباحث في صياغة التصور المقترح وتنقسم إلى:

أ. مبررات نظرية تمثلت في:

- توصيات من المؤتمرات والندوات العلمية والدراسات السابقة تشير إلى أهمية تطوير التعليم الجامعي لتلبية احتياجات التنمية وسوق العمل واقتصاد المعرفة.
- الاتجاهات المعاصرة الملحوظة في الجامعات حول العالم ومواءمتها مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.
- تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أهمية الاستثمار لرأس المال البشري باعتباره أثمن أنواع رأس المال، فهو مفتاح تقدم الأمم والشعوب، ولا شك في أن الدخول في عصر اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعلومات يتطلب مزيداً من الاستثمارات في تطوير كفاءة العنصر البشري مصدر الإنتاج الرئيسي في اقتصاد المعرفة.
- أصبح الاقتصاد المبني على العلم والمعرفة حقيقة واقعة لا يمكن لأية دولة تغافلها، والجامعات هي البيئة المناسبة لاكتشافها ونقلها واستثمارها فيما يعود بالخير والرفعة على البشرية.

- في الجمهورية اليمنية، تواجه أنظمة التعليم ومؤسساتها مجموعة من التحديات، من أبرزها انخفاض مستوى الإنتاج المعرفي في معظم الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي. هذا الانخفاض يمكن عزوه إلى عوامل متعددة، تبرز من بينها عدم قدرة نظم التعليم على توفير وتطوير المهارات والكفاءات اللازمة كما أشار الحاج (2012: 19).
- تعتبر التجارب العالمية الناجحة في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، مثل تلك التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، سنغافورة، وكوريا الجنوبية وغيرها، بمثابة نماذج ملهمة يمكن للدول النامية أن تستقي منها الدروس والعبر في مسعاها نحو تبني اقتصاد المعرفة.
- التقدم السريع والمستمر في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تنوع قنوات التعليم والتعلم، قد ألقى على عاتق المؤسسات التعليمية مسؤولية متابعة هذه التطورات والاستجابة لها بشكل فاعل.

ب. منطلقات واقعية محلية:

- كشفت نتائج الدراسة عن حالة ممارسات أعضاء هيئة التدريس في جامعات اليمن الحكومية ومدى تلبية هذه الممارسات لمتطلبات اقتصاد المعرفة.
- تماشياً مع احتياجات التنمية الاقتصادية في البلاد واستجابة لتوصيات المؤتمر العلمي الأول - التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - المنعقد في -جامعة صنعاء في الفترة من 28 إلى 29 نوفمبر 2018م (مجلة بحوث التعليم الجامعي وضمان الجودة المجلد 6 العدد 10، 11-12) (فترة) لتطوير دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وزيادة كفاءتهم وإنتاجيتهم، وبالتأكيد خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات أهمها اعتماد مشاريع اقتصاد المعرفة من قبل مؤسسات التعليم العالي من خلال توفير الأساس المادي والتكنولوجي.
- تحليل الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي من قبل الوزارة بالجمهورية اليمنية (2020: 31)، مع التأكيد على ضرورة تدريب القيادات الإدارية والعاملين في التعليم العالي، خاصة في مجالات الإدارة الحديثة والتعليم، مثل: التخطيط الاستراتيجي، والحوكمة، والحكم الرشيد، واقتصاد المعرفة، واقتصاديات التعليم، وغيرها.
- التوجه نحو التطوير والتحسين المستمر في التعليم العالي، لمواكبة التقدم العلمي ومواجهة التحديات العالمية والصعوبات، وتوظيف المعرفة في خدمة العملية التعليمية.
- وتكشف نتائج هذه الدراسة عن ضرورة تطوير دور المعلمين من خلال البحث العلمي والمشاركة المجتمعية من كافة شرائح المجتمع لمعالجة قضاياهم المختلفة.
- ضرورة إقامة شراكات وتعاون بين الجامعات والصناعات الخاصة ومختلف مؤسسات المجتمع في مختلف مجالات البحث والتدريب والتكنولوجيا لمواكبة اقتصاد المعرفة.

ثانياً: أهداف التصور المقترح:

- 1- تطوير دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي في مجال البحث (البحث العلمي والمشاركة المجتمعية والدورات التدريبية وتقديم الاستشارات).
- 2- تحديد آليات تفعيل دور المعلمين لتحقيق متطلبات الاقتصاد المعرفي.
- 3- التكامل من خلال المشاركة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي ممثلة بأعضاء هيئة التدريس لتلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي للمجتمع والجامعة.

المطلب الثاني: مرتكزات التصور المقترح

يمكن استخلاص أهم ركائز اقتصاد المعرفة وذلك في النقاط التالية:

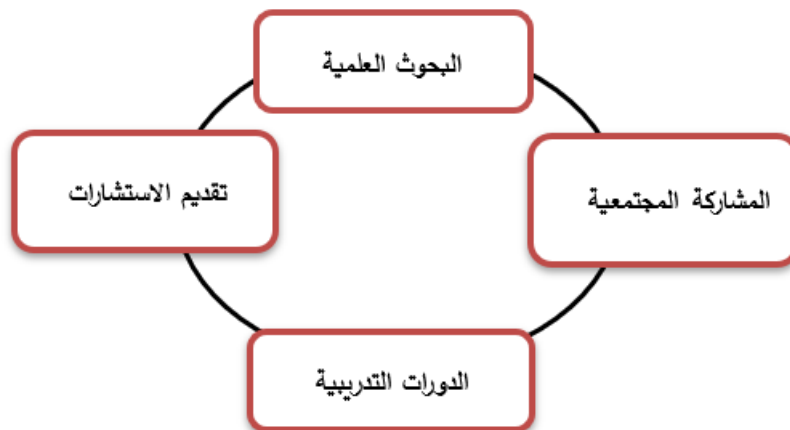
- 1- الابتكار (البحث والتطوير): يعني بذلك مجموعة الأنشطة التي تعبر عن قدرة الجامعات اليمنية على إنتاج المعرفة وتطويرها، بما يتماشى مع المعرفة المتزايدة واستيعابها وتكييفها مع المتطلبات المحلية.
- 2- ركيزة التعليم والتدريب: وهذا أحد الاحتياجات الأساسية للإنتاجية وبناء اقتصاد المعرفة، حيث يجب على الجامعات توفير المواهب الماهرة والإبداعية التي يمكنها دمج التقنيات الحديثة في عملها، وهناك حاجة متزايدة لدمج تقنيات المعلومات والاتصالات والمهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة، مع التركيز على تعليم وتدريب الموارد البشرية في الجامعات اليمنية.
- 3- ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة كبيرة، كما أنها تساعد على عمليات التعلم والتعليم، والبحث والابتكار العلمي.
- 4- الحوكمة: فهي مبنية على أساس اقتصادي قوي يوفر كافة الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات الرامية إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر سهولة وملاءمة، وخفض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما يشير إلى أسلوب توجيه ومراقبة ومتابعة أداء تنفيذ البرامج وتطويرها في الجامعات اليمنية.

ويؤكد عدد من الباحثين منهم الأسرج (2010: 5)، والزبير (2011: 8)، وعلة (د.ت: 8) أن الاقتصاد المعرفي يقوم على أربع ركائز هي: الابتكار والبحث والتطوير، والتعليم والتدريب، والبنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاكمة الرشيدة، ويضيف الربيعي (2008):

(161)، بأن هناك عناصر أساسية لبناء اقتصاد المعرفة منها، نظام تعليمي متطور، ونظام اقتصادي مؤسسي فعال يوفر دعماً كافياً للمعرفة وتطوير التكنولوجيا، ورأس مال بشري على مستوى عال من التأهيل والتدريب، وبنية قوية للمعلومات وقواعد البيانات، وبنية أساسية متكاملة لوسائل الاتصال، ومنظومة وطنية للبحث والابتكار والإبداع، وآليات واضحة للتعاون والشراكة المحلية والإقليمية والعالمية لتوطين المعرفة، ونظام لربط المؤسسات التعليمية بمؤسسات الإنتاج وحاضنات المعرفة.

المطلب الثالث: مجالات التصور المقترح

وبناء على مفهوم البحث المقترح والإطار النظري يوصي الباحث بتفعيل مجال الاقتصاد المعرفي في الجامعات الحكومية اليمنية بحيث ينعكس تأثيره بشكل فاعل في تطوير أدوار المعلمين، كما يظهر في الشكل التالي:



شكل (2) عناصر التصور المقترح في ضوء مجالات اقتصاد المعرفة المرتبطة بأدوار أعضاء هيئة التدريس

المجال الأول: البحث العلمي

- 1- وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتطوير البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعات حتى يستطيع القيام بأدواره المختلفة المنوطة به.
- 2- تتمين البحث العلمي، والإشراف على مؤسساته البحثية، وتشجيع الباحثين على الإبداع والابتكار، وربطه بالتممية والخدمات الاجتماعية واقتصاد المعرفة، وتنفيذ بعض القوانين واللوائح الفعالة التي تقترحها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تحليل الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية، وتخصيص ميزانية وموارد الجامعات اليمنية (3%) للبحث العلمي ودعم أنشطتها المختلفة (2020: 25).

- 3- وفقاً لمتطلبات الاقتصاد المعرفي، وباستخدام توجيهات الرؤية الوطنية والاستفادة من أهدافها، تطوير التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساته، وتعزيز دورها في خدمة التنمية، وتحسين الخدمات التي تقدمها للمجتمع.
- 4- ربط النشاط البحثي بحاجات التطوير الاقتصادي، وذلك من خلال تأمين برامج تعاون بين الجامعة والمراكز البحثية، والقطاعين الحكومي والخاص.
- 5- مراقبة مدى ملائمة البحث العلمي لمتطلبات الاقتصاد المعرفي، سواء من حيث الكم أو النوع، وذلك بمراعاة المدخلات (الموارد البشرية والمالية) والمخرجات.
- 6- التركيز على تثمين أبحاث أعضاء هيئة التدريس المتميزة وتطوير المنتجات العلمية للجامعة.
- 7- تشجيع الأساتذة الباحثين على الانضمام إلى فرق بحث متميزة، وتطوير المنتج العلمي للجامعة.
- 8- إقامة شراكات مع جامعات عالمية في مجال البحث العلمي وتشكيل فرق بحثية مشتركة.

المجال الثاني: المشاركة المجتمعية

- 1- يجب أن تكون المشاركة المجتمعية في شكل اتفاقية تتضمن حقوق والتزامات كلا الطرفين في هذه الشراكة والمسؤوليات ضمن اختصاصات الكلية على النحو المنقح عليه من قبل الجامعة.
- 2- ربط مخرجات الجامعات اليمينية باحتياجات سوق العمل اليميني لمعالجة بعض المشكلات التي قد تواجه المجتمعات المحلية مثل البطالة وضعف الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني.
- 3- إزالة القيود المفروضة على أعضاء هيئة التدريس حتى يتمكن من التعامل بحرية مع كافة مؤسسات المجتمع في القطاعين الحكومي والخاص بما يعود بالنفع على المجتمع.
- 4- إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في تشكيل مستقبل التعليم الجامعي من خلال زيادة تمثيله في مجالس التعليم العالي.
- 5- تشجيع القطاع الخاص على تدريب خريجي التعليم الجامعي من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأهيلهم سريعاً للدخول إلى سوق العمل.

المجال الثالث: الدورات التدريبية

- 1- نشر ثقافة التطوير المهني من خلال تنظيم الدورات والندوات والمؤتمرات وورش العمل.
- 2- التوسع في إنشاء مراكز تدريب مماثلة لتلك الموجودة في العديد من الدول المتقدمة وتحديث البرامج والدورات التدريبية التي تقدمها هذه المراكز حسب احتياجات الأفراد والمؤسسات والقطاعات الإنتاجية القريبة من الجامعة.
- 3- يشارك أعضاء هيئة التدريس في إعداد الاحتياجات التدريبية التي يحتاجها المجتمع وكذلك المواد التدريبية بحيث يكون محتوى المواد التدريبية ذا صلة مباشرة بالعمل الميداني لأعضاء هيئة التدريس.

- 4- الإعلان عن البرامج التدريبية للجامعة مبكراً من حيث الموضوع والزمان، مع تقديم النصائح اللازمة حول مكونات المحتوى أثناء تقديم التدريب.
- 5- التركيز على بعض الاحتياجات التدريبية ذات الصلة بالاقتصاد، مثل المعرفة التقنية (الصناعة، الزراعة، التجارة، الضيافة، وغيرها)، والمهارات التطبيقية، والتنمية البشرية وغيرها.

المجال الرابع: تقديم الاستشارات

- 1- يجب أن تسعى الجامعات إلى إنشاء هيئات استشارية في المجالات العلمية المختلفة للمساعدة في الاستفادة من آراء ومعارف ذوي الخبرة في مختلف المجالات.
- 2- وضع خطط مشتركة طويلة المدى بين الجامعات والمؤسسات العلمية الخاصة لتقديم الاستشارات المتنوعة.
- 3- تشجيع القطاع الخاص اليمني على التعاون مع الجامعات اليمنية للحصول على الاستشارة العلمية من أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة والاستفادة من خبراتهم.
- 4- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية للعمل كمستشارين غير متفرغين في القطاع الخاص والعمل في المكاتب الاستشارية وفق قواعد وشروط مكتوبة.
- 5- تقديم الخدمات الاستشارية التسويقية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة على سبيل الأولوية من خلال استضافة وترتيب لقاءات مع بعض المسؤولين من القطاع الخاص.

المطلب الرابع: متطلبات التصور المقترح

إن بناء التعليم الجامعي القائم على المعرفة يتطلب التنمية المستدامة للإنسان. فالإنسان هو نقطة البداية والنهاية، وهو الجسم الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعنصر المهيمن في البعدين التنمويين الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه، عند التفكير في تعزيز مفهوم اقتصاد المعرفة، فإن دور المعلمين يحتاج إلى تقديم الدعم للبيئة الجامعية للتكيف مع متطلبات اقتصاد المعرفة وتوفير الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لتطوير أدوار المعلمين. ولذلك يؤكد الباحثون على متطلبات هذه الرؤية.

أ - المتطلبات التشريعية والقانونية:

- 1- البدء بمراجعة ودراسة تعديل وتصويب تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي النافذة بهدف تحديثها وتطويرها، لتصبح مواكبة للتوجهات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية وفقاً للرؤية الوطنية، وإعداد بقية التشريعات التي لم تكن متوفرة من قبل وتقوم بهذا العمل لجان متخصصة مكلفة من الوزارة وتحت إشراف لجنة عليا، وبما يواكب الاقتصاد القائم على المعرفة.

- 2- وضع اللوائح والتشريعات والآليات التي تشجع وتنظم العلاقة بين الجامعات، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المختلفة.
- 3- سن تشريعات تمنح الجامعات اليمنية المزيد من الاستقلالية المالية والإدارية، مع وضع نظام للمساءلة والمحاسبة.
- 4- إقامة شراكات مع جامعات ومراكز بحثية مرموقة وكذلك مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المختلفة.
- 5- تفعيل وتنفيذ القوانين القائمة وتحديثها لمواكبة تطور عصر الاقتصاد المعرفي.

ب- المتطلبات المادية والتقنية:

- 1- توفير مصادر التمويل الذاتي لنظام التعليم الجامعي من خلال تفعيل الأدوار الإنتاجية والاستفادة الكاملة من الموارد المالية والبشرية الموجودة.
- 2- وجود بيئة تقنية محفزة لا يقتصر اهتمامها على الخدمات الأساسية للمجتمع فقط؛ بل يتعدى ذلك إلى الإسهام في تحفيز الإنتاج المعرفي.
- 3- تمويل المشاريع العلمية للجامعة من خلال مساهمات المجتمع المحلي.
- 4- توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان التواصل السلس بين الجامعة وكافة مؤسسات المجتمع.

ج - المتطلبات البشرية:

- 1- تبني القيادة الجامعية مفاهيم الاقتصاد المعرفي وإدراك دوره الفعال في تطوير دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية.
- 2- توفير كادر تدريسي مؤهل قادر على تلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي.
- 3- توفير فريق إداري فعال يتميز بالمرونة والإبداع والقدرة على التغلب على الصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في القيام بمسؤولياتهم الجديدة.

د - المتطلبات التنظيمية:

- 1- الالتزام بالنمو والتنمية والابتعاد عن الأنظمة والإجراءات البيروقراطية التي تعيق الاستجابة الحكيمة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي.
- 2- إعداد الموارد البشرية ووضع الضوابط السليمة لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس والموظفين بما يتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية للبلاد ويستجيب لتوصيات المؤتمر العلمي الأول - التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - المنعقد في - جامعة صنعاء في 28-29 نوفمبر 2018م (مجلة أبحاث في التعليم الجامعي وضمان الجودة، المجلد 6، العدد 10، 11-12).

3- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والموظفين على المشاركة في البرامج والأنشطة الإنتاجية من خلال اعتماد نظام الحوافز والمكافآت الذي يركز على توليد المعرفة الجديدة.

المطلب الخامس: آليات تطبيق التصور المقترح

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط والإعداد من خلال:

- 1- وضع خطة استراتيجية تفصيلية للجامعة اليمنية، تفعيل دور الجامعة في المجالات التالية: البحث العلمي، المشاركة المجتمعية، الدورات التدريبية وتقديم الاستشارات، وإشراك عدد من منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها.
- 2- ضمان الخطة التشغيلية للجامعة قائمة بأدوار أعضاء هيئة التدريس بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، على أن تشارك في تطويرها قيادة الجامعة وممثلي أعضاء هيئة التدريس من مختلف المهن، مع مراعاة مشاركة النساء أعضاء هيئة التدريس كأحد الأطراف المعنية في تنفيذها.
- 3- وضع خطط واضحة المعالم تحتوي على تعريف اقتصاد المعرفة وأهدافه وآليات ومراحل تطبيقه.
- 4- تنظيم دورات لتطوير دور المعلمين، وتغيير دورهم من ناشري المعرفة إلى مشاركي ومطوري المعرفة، مع التعرف على أحدث التطورات في المجالات المهنية في جامعاتهم.
- 5- شمولية برامج التطوير المهني للمعلمين، ولا تقتصر على الأدوار التدريسية والمعرفية بل تمتد إلى أدوار أخرى مثل الأدوار البحثية من خلال تقديم البحوث العلمية التطبيقية المبتكرة، والأدوار الاجتماعية من خلال إيجاد حلول عملية للمشكلات التي يواجهها المجتمع، والأدوار المعلوماتية من خلال الاستفادة من الشبكات العالمية وشبكات الاتصال لنقل المعرفة، والأدوار التدريبية التي تلبي الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ وتتضمن:

أ- نشر ثقافة الاقتصاد المعرفي من خلال:

- 1- إدراج مفهوم اقتصاد المعرفة في المصطلحات الجامعية لدليل البرامج الجامعية كأحد أبرز مفاهيم التعليم الجامعي الحديث.
- 2- تعزيز طبيعة اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية في اليمن، ومدى مساهمته في تحسين الدور وتعزيز التنفيذ.
- 3- تطوير دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية من خلال تنظيم ندوات ومؤتمرات حول مفاهيم وأهمية اقتصاد المعرفة.

4- في ظل ثورة المعلومات والتطور السريع للمعرفة، من المهم تعزيز مفهوم اقتصاد المعرفة وتطبيقه في مختلف المهن.

ب- تفعيل أدوار أعضاء هيئة التدريس:

- 1- تخفيف العبء الإداري على أعضاء هيئة التدريس والموظفين؛ مما قد يؤثر سلباً على مساهماتهم العلمية والفكرية في مجالات أخرى مثل: البحث العلمي، وخدمة المجتمع، والاستشارات العلمية.
- 2- ربط أبحاث الكلية بمتطلبات إنتاج المعرفة والاقتصاد.
- 3- إشراك معلمي الطلاب المتفوقين في الإعداد للبحث العلمي.
- 4- يقدم كل مدرب عدداً من الدورات التدريبية ذات الصلة بمجال خبرته بناءً على الاحتياجات التدريبية للجهات المجتمعية في القطاعين العام والخاص.
- 5- وضع مجموعة من إجراءات التنفيذ على أرض الواقع اللازمة لتسهيل مهام الكلية التي سبق تضمينها في الخطة التشغيلية للجامعة.

المرحلة الثالثة: المتابعة والتقييم:

- 1- لا يقتصر تقييم التطوير الشامل لأدوار المعلمين على عملية التدريس، بل يمتد إلى تقييم أدوارهم في مجالات مختلفة مثل البحث العلمي، والمشاركة المجتمعية، والدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات.
- 2- تقييم دور المعلمين في مجالات التدريس والبحث بشكل دوري لتحديد القدرات المطلوبة لأداء أدوارهم بفعالية بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، وتقديم البرامج المناسبة بناءً على نتائج التقييم.
- 3- قياس الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية المشابهة لجامعات الدول المتقدمة، مثل جودة الإنتاج العلمي، وعدد الأعمال المنشورة في المجالات، وعدد الدورات التدريبية التي قدمها عضو هيئة التدريس والجوائز التي حصل عليها نظير إنجازاته العلمية.
- 4- تطوير الأدوار المهني والأكاديمي من خلال كشف جوانب القوة واستثمار الأدوار المتميزة والاستفادة منها.

المطلب السادس: الصعوبات التي قد تواجه تطبيق التصور المقترح

يظهر البحث المنهجي أنه وفقاً لمتطلبات الاقتصاد المعرفي فإن متطلبات تجديد دور المعلم تواجه الصعوبات التالية:

- 1- ضعف العلاقة بين قضايا التنمية والبنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة.
- 2- تعتبر اليمن بلداً مستهلكاً لتقنية المعلومات وليست منتجة ولا موطن لها.

- 3- تعاني معظم قطاعات التعليم العالي والمراكز البحثية من ضعف القدرة على الإبداع والابتكار في العمل.
- 4- قلة الأبحاث ذات الطابع الإنتاجي التطبيقي.
- 5- عدم وجود رؤية شاملة وواضحة لإصلاح وتطوير دور الجامعات اليمنية بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.
- 6- على مر السنين، كانت هناك مركزية مفرطة، وبيروقراطية خطيرة، وإشراف صارم.
- 7- التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمر بها البلاد حالياً.
- 8- غياب الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المختلفة.

المطلب السابع: طرق التغلب على الصعوبات

- 1- توفير البنية التحتية لاقتصاد المعلومات والمتمثلة بشبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية من خلال ربط أجهزة الحاسوب بوسائل الاتصالات التي تتيح للجميع الانفتاح على المعرفة واكتسابها ومن ثم نشرها.
- 2- توطین المعرفة، إتاحة الفرصة للاستشارات التي تمتلك الخبرة وروح المبادرة والتنظيم الإداري المتطور، وإعطائهم الثقة للاستفادة في تلبية احتياجات المجتمع.
- 3- وضع سياسة لاستخدام المعرفة، تتسم بالشمول والمرونة وقابلية التنفيذ.
- 4- القيام ببحوث تطبيقية مشتركة يتم دعمها وتمويلها من قبل المؤسسات الإنتاجية.
- 5- ترسيخ ثقافة الإنتاجية والمعلوماتية، واتخاذ القرارات المبنية على المعرفة.

التوصيات والمقترحات:

أولاً. التوصيات:

- 1- تخصيص اعتمادات خاصة للبحث العلمي، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس والموظفين على القيام بدورهم، وإجراء المزيد من البحوث العلمية التي تلبي احتياجات المجتمع.
- 2- ربط النشاط البحثي بحاجات التطور الاقتصادي، وذلك من خلال تنظيم برامج تعاون بين الجامعة والمراكز البحثية، والقطاعين الحكومي والخاص.
- 3- وضع خطط مستقبلية للجامعات اليمنية تهدف إلى تطوير مهارات وأدوار المعلمين بما يتوافق مع اقتصاد المعرفة.
- 4- بذل الجهود عبر وسائل الإعلام المختلفة لزيادة ثقة المجتمع بالبرامج التي تنفذها الجامعات الحكومية اليمنية لما لذلك من أهمية لاستمرارية هذه البرامج ونجاحها في تحقيق أهدافها.

- 5- يشارك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية في إعداد البرامج التدريبية بحيث يرتبط محتوى المواد التدريبية بشكل مباشر بمهنة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- 6- إعطاء الأولوية لتسويق الخدمات الاستشارية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة من خلال استضافة وترتيب لقاءات مع عدد من المسؤولين في القطاعين العام والخاص، وشرح الاستشارات التي يمكن لأعضاء هيئة التدريس تقديمها، وتوضيح أهمية هذه الاستشارات وعوائدها الإيجابية.
- 7- تذليل الصعوبات التي يواجهها المعلمون وتشجيعهم على القيام بدور في مختلف مجالات الاقتصاد المعرفي (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات).
- 8- تبني المقترح الذي جاء في هذا البحث لتطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس في ضوء اقتصاد قائم على المعرفة.

ثانياً: المقترحات

في ضوء الاستنتاجات والمقترحات التي قدمتها الدراسة يمكن تقديم مقترحات لإجراء مزيد من البحث في مجال الاقتصاد المعرفي في مجالات التعليم المختلفة:

- 1- الأداء البحثي للجامعات اليمنية في ظل اقتصاد المعرفة.
- 2- أداء معلمي الجامعات الحكومية والخاصة في اليمن على أساس التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة.
- 3- الاحتياجات التدريبية للمعلمين في الجامعات الحكومية اليمنية في ظل اقتصاد المعرفة.
- 4- مدى إتقان القيادات الأكاديمية في الجامعة اليمنية لمفاهيم الاقتصاد المعرفي.
- 5- منهج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- 6- واقع برامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي.
- 7- الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية اليمنية وفق متطلبات الاقتصاد المعرفي.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- البطري، محمد صالح حسن (2023): تفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة "تصور مقترح"، اليمن: مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع71، ج10.
- 2- البنك الدولي (2010): تقرير حول وضع التعليم الفرص والتحديات، صنعاء، اليمن.
- 3- جامعة صنعاء (2018 - 2019): التقرير السنوي الصادر عن جامعة صنعاء المقدم لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، اليمن.
- 4- الحاج، أحمد محمد (2012): اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره في البلاد العربية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 5- الحبشي، صادق عسكر محمد مهيبوب (2022): أنموذج مقترح لنظام التحالف بين المؤسسات التعليمية في إعادة هيكلة نظم التعليم باليمن وفق متطلبات ركائز المعرفة، اليمن، جامعة إب، قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية: رسالة دكتوراه.
- 6- الحدابي، داوود عبدالمك (2014): تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي، مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن، صنعاء، اليمن.
- 7- حسن، أميرة محمد علي أحمد (2020): واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مصر: المجلة العربية للتربية النوعية، مايو، ج 4، ع 13، 141 - 162.
- 8- الحمزي، إبراهيم أحمد محمد (2010): تصور مقترح للبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في ضوء توجهات اليمن نحو اقتصاد المعرفة، صنعاء، كلية التربية، إدارة وتخطيط تربوي: رسالة ماجستير غير منشورة.
- 9- حميد، محمد عبد الله (2013): تصور مقترح لتطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية، صنعاء، اليمن: مجلة جامعة الناصر، ع1.
- 10- ردمان، محمد أحمد يحيى (2020): دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة، مصر: مجلة كلية التربية ببنها، ع124، مج31.
- 11- الرشدي، فواز دهيم؛ والسرحان، خالد علي (2020): واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، الأردن: المجلة التربوية الأردنية، دار المنظومة، 30 يونيو، ع2، ص 1 - 20.
- 12- صبري، ماهر إسماعيل (2010): المناهج ومنظومة التدريس، سلسلة الكتاب الجامعي العربي، الرياض: شركة الرشد العالمية.

- 13- الضبياني، والعنسي، عبد الرحمن، وشداد، يوسف (2018): دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 5، 117 - 137.
- 14- عبدالله، عبدالكريم عبدالواحد أحمد (2018): تقييم أداء الجامعات الأهلية في ضوء اقتصاد المعرفة، جامعة صنعاء، كلية التربية: رسالة ماجستير.
- 15- عبدالقادر، علوية حسن عبدالله (2020م): مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، السودان، جامعة النيلين: المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ج 4، ع 12.
- 16- عبدالمعطي، أحمد حسين (2008): فلسفة إعداد المعلم في ضوء التحديات المعاصرة، القاهرة: دار السحاب.
- 17- العجمي، محمد (2007): التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- 18- العروسي، عبدالسلام أحمد حسين (2012): إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات اليمنية الحكومية، جامعة صنعاء، كلية التربية، قسم إدارة وتخطيط تربوي: رسالة ماجستير.
- 19- العزيزي، محمود عبده، والحدابي، داود عبدالملك (2018): واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، دراسة ميدانية في جامعتي صنعاء والعلوم والتكنولوجيا الأهلية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ج 11، ع 33.
- 20- العريقي، عائدة محمد مكرد علوان (2006): دراسة تقييمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية، القاهرة، كلية التربية، قسم أصول التربية: رسالة دكتوراه غير منشورة.
- 21- علة، مراد (د.ت): جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، دراسة تحليلية نظرية استرجع من <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/mourad-Allah.pdf>
- 22- فيروز، نعمان أحمد علي (2022): متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة، صنعاء، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية: مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 57، ج 9.
- 23- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2014): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحل وأنواعه، صنعاء، اليمن: الأمانة العامة.

- 24- المخلافي، محمد عثمان خالد (2001): التخطيط لتطوير نشاطات كلية التربية بجامعة صنعاء، العراق، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية: رسالة دكتوراه غير منشورة.
- 25- المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة (2018): المنعقد في جامعة صنعاء خلال الفترة 28- 29 نوفمبر، مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، ج6، ع10.
- 26- الوادعي، سعيد صالح (2020م): تصور مقترح لتطوير الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود: رسالة دكتوراه.
- 27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2020): تحليل الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية، صنعاء.
- 28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2006): الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية: خطة العمل المستقبلية (2006 - 2010)، صنعاء، اليمن.
- 29- الهاشمي، عبدالرحمن، والعزاوي، فائزة محمد (2007): المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 30- Suciu, M. C.: Dreagulanescu, I. V.: Ghitu. A. piciorus, L. & Imbrisca. (2011): Universities, Role in Knowledge, Based, Economy. Implications for, Romanian Economics Higher Education, Amfiteatru Economic Journal, 13(30): PP 420-436.